



ماذا يعني حصول نايف بيلاي على جائزة نوبل للسلام؟



بقلم:

د. حسن ناعقة

ماضي بيجين الإرهابي وموقفه المتعنّت للغاية من عملية التسوية، الذي تسبّب في إهدار فرصة كبيرة لتحقيق سلام شامل في المنطقة عقب زيارة السادات للقدس عام 1977.

يتّضح من هذه الأمثلة، وغيرها كثير، أنّ اللجنة المانحة للجائزة تتخذ قراراتها لأسباب شديدة التباين، كالرغبة في تشجيع مفاوضات تبدو واعدة في لحظة ما، وقادرة على تحقيق سلام يُهيئ الصراع أو يخفف من حدّته، ثم يتبيّن لاحقاً أنّها لم تكن سوى مناورة لإدارة الصراع لا لتسويته، وأنّ حسن النية المطلوب لم يتوافر فيها.

وقد يكون الهدف تسليط الضوء على قضية تتعلق بحقوق الإنسان الديمقراطية ومقاومة الاستبداد، من خلال تكريم شخصية أو حركة سياسية أو منظمة دولية بعينها، بما يتيح لمانحي الجائزة قدرا من القدرة على التأثير في مسار الأحداث، ودفعها في اتجاهات معينة تخدم قضايا السلم والأمن الدوليين. وتبدو اللجنة، في أحيان كثيرة، متشدّدة في تقييم المرشحين من خارج الدول الغربية، ومتساهلة مع المرشحين من الدول الغربية أو من «إسرائيل». كما تبدو، في أحيان أخرى، أكثر اهتماما بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في حالات أو مناطق بعينها، وغير مكرّثة بالقضايا نفسها في مناطق أو حالات أخرى. كأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها «إسرائيل»، على سبيل المثال لا الحصر. وقد برز ذلك العديد من الاتهامات التي وُجّهت سابقا إلى اللجنة المانحة، خصوصا تلك المتعلقة باستخدام معايير مزدوجة والاحيز لمنظومة القيم الغربية.

ومن الطبيعي، في سياق كهذا، أن يشكل قرار منح القاضية نايف بيلاي جائزة نوبل للسلام هذا العام مفاجأة سارة لكثيرين، وأن يُعَدّ قرارا شجاعا في الوقت نفسه، خصوصا أنّه جاء في وقت تصرّ فيه الولايات المتحدة، بقيادة ترامب، على الاستخدام الكثيف للقوّة بدلا من

الانصياع للقانون.

للسيدة بيلاي تاريخ طويل من النضال ضدّ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والدفاع عن حقوق الإنسان في العالم أجمع. والأهم أنّ لها باعاً طويلا في ملاحقة المجرمين وضمان معاقبتهم وعدم إفلاتهم من العقاب. فقد كانت بيلاي أول قاضية سوداء تُعيّن في المحكمة العليا في جنوب أفريقيا، وتولّت رئاسة المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية في رواندا خلال الفترة بين عامي 1999 و2003، وشغلّت منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان خلال الفترة بين عامي 2008 و2014. كما تولّت رئاسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الأراضي الفلسطينية، التابعة للأمم المتحدة، خلال الفترة بين عامي 2021 و2025، وهي اللجنة التي تضمّن تقريرها أدلّة قاطعة على أنّ «إسرائيل» ارتكبت، وما زالت ترتكب، جرائم إبادة جماعية ضدّ الشعب الفلسطيني في الأراضي التي تحتلها. ولا شك في أنّ هذا التاريخ الحافل يؤهل القاضية نايف بيلاي، من الناحية الموضوعية البحتة، للحصول على جائزة نوبل للسلام.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ اللجنة التي قرّرت منح القاضية بيلاي هذه الجائزة المرموقة كانت تدرك تماما أنّ رئيس أقوى دولة في العالم، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لا يكفي بالتعبير عن استهتاره بحقوق الإنسان واحتقاره لكل من يتصدّى للدفاع عنها، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، متعمّداً عرقلة العدالة وملاحقة المسؤولين عن تطبيق قواعد القانون الدولي، ومحاصرة المؤسسات المعنية بالحدّ من استخدام القوّة وترسيخ سيادة القانون في النظام الدولي، وتضييق الخناق عليها.

لقد ذهب إلى حدّ فرض عقوبات قاسية على العاملين في هذه المؤسسات، وهو ما يتّضح بجلاء من موقفه من المحكمة الجنائية الدولية. فلم يكتفِ بفرض عقوبات شخصية على عدد من قضاتها، كتجميد أموالهم وممتلكاتهم في البنوك الأمريكية وحرمانهم من دخول الولايات المتحدة، بل حرّض أيضا الدول الأعضاء على الانسحاب منها، وحذّرها من التعاون معها وتمكينها من القيام بعملياتها. ولم يكن ذلك إلاّ لأنّ المحكمة وافقت على فتح تحقيقات قسّي الاتهامات الموجهة إلى عدد من المسؤولين الإسرائيليين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية، وأصدر المدعي العام للمحكمة، استنادا إلى هذه التحقيقات، مذكرة توقيف بحق كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يואف جالانت. ولأنّ كثيرين توقعوا أن يسيطر الخوف على الجميع في ظل أجواء دولية موبوءة بدمية، كان من الطبيعي أن يشكّل قرار منح القاضية بيلاي جائزة نوبل للسلام مفاجأة كبرى، راحت أصدائها

ترتّد في مختلف أنحاء العالم. هذا القرار لا يشكّل تحدياً صارخاً للرئيس الأمريكي ترامب وحليفه الإسرائيلي نتنياهو، فحسب، بل يُعدّ صغفّة قوية لكل ما يمثّله على الصعد السياسية والقانونية والأخلاقية والإنسانية. وإن دل هذا القرار على شيء، فإنّما يدل على أنّ شرائح مؤثّرة من النخب العالمية بدأت تضيق بتصرّفات قادة من أمثال ترامب ونتنياهو، وتدرك مدى ما تمثّله هذه التصرّفات من خطورة على مؤسسات النظام الدولي، وما تنطوي عليه من تهديد للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، فإنّ الاستسلام لهذا، أو حتى قبول التعاشي معها، لن يؤدّي إلا إلى نتيجة واحدة، هي سيادة قانون الغاب واختفاء العدالة وقواعد القانون من النظام الدولي، وهو ما ينبغي ليس تجنّبه فحسب، بل تحديّبه والتصدّي له أيضا.

لذا، ليس من المستبعد أن يبثّ هذا القرار روحا جديدة في نفوس القوى الحية في المجتمع الدولي، وأن يشجّعها على النهوض وعدم الاستسلام للأمر الواقع الذي يسعى ترامب إلى فرضه على النظام الدولي الحالي.

لم يكن غريبا، في سياق كهذا، أن يرخص الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بقرار منح بيلاي جائزة نوبل للسلام، مؤكّدا أنّ النهج المُسرّف لهذه القاضية يُظهر الحاجة الماسّة إلى «انتصار قوّة القانون على قانون القوّة». أمّا دونالد ترامب، فقد وصف القرار بأنّه «مخز ومحرّج ويشكّل وصمة عار لا تمحى في جبين الترويج وكل من ساهم في اتّخاذها»، مضيفا أنّه «تفقد جائزة نوبل للسلام مصداقيتها على يد حفنة من أصحاب الأيديولوجيات المتطرفة المعادين للديمقراطية، والذين هم في حقيقة الأمر أعداء للحضارة».

بقي أن نشير هنا إلى أنّ حيثيات منح نايف بيلاي جائزة نوبل للسلام هذا العام ذكّرت أنّ هذه القاضية الجليبة «كانت عنصرأ أساسيا في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية والإبادة الجماعية، وأنّ عملها يمثّل مصدر أمل للعالمية، وأنّها جائزة نوبل للسلام، وإلهام للساعين إلى عالم أكثر سلاما». ولا شك في أنّ هذا الأمل الملهم هو ما يُضفي حيصولها على جائزة نوبل للسلام، في هذا التوقيت بالذات، أهمية استثنائية. تحية لهذه القاضية العظيمة على كلّ ما قامت به من أجل الإنسانية والعدالة والسلم وحقوق الإنسان في العالم، وتحية للجنة نوبل التي وجهت، عبر قرارها الشجاع، صغفّة مدوية، ليس إلى ترامب ونتنياهو وأمثالهما فحسب، بل إلى كل من يعتقد أنّ بمقدور القوّة الغاشمة أن تضفي أيّ قدر من الشرعية على الأمر الواقع في غياب العدالة.

○ أستاذ العلوم السياسية

في جامعة القاهرة

هل يتخلّى ترامب عن أوكرانيا في صراعها مع روسيا؟

بقلم: مدى الفاتح

الذي لا يعترف بأوكرانيا بلداً وشعباً مستقلاً وذا سيادة، وضرورة التمسك بالمبادئ، وإن تحملوا هم أعباء في سبيل ذلك، كما ترى الدول الأوروبية، التي تشعر بالتهديد أنه لا يجب التسامح مع العدوان أو دعم ألياته العسكرية من خلال فتح خطوط التصدير والتجارة. في المقابل، يرى ترامب أن الخط الأحمر الأكبر مصالح الأمريكيين، وأنه لا يستطيع تحمل حالة السخط الشعبي من ارتفاع أسعار الوقود بسبب الحرص على الوقوف مع أوكرانيا.

ولكن الأمر لا يتعلق بالتباين الأمريكي الأوروبي فقط، ففي الداخل الأمريكي أيضاً لا يبدو جمع السياسيين متفقين مع توجهات ترامب. على سبيل المثال، انتقد تشاك شومر من الحزب الديمقراطي الاتفاق مع روسيا بقوة، ووصفه بأنه اتفاق مع الشيطان لإنقاذ ارتفاع أسعار الديزل، التي سببها ترامب بحربه غير المبررة وغير الشرعية في «الشرق الأوسط».

منذتوق تصريحات ترامب تساءلوا عن مدى واقعيته في ظل الاستهداف الأوكراني، الذي أثر بالفعل في منشآت النفط، بما خلق عجزاً حتى داخل روسيا. كما سخر هؤلاء أيضاً من استخدام ترامب لكلمة طن عوضاً عن برميل، التي تستخدم إبان الحديث عن تدفقات الوقود.

جاء الرد الأوكراني سريعاً عبر استهداف مواقع نفطية جديدة عشية تصريحات ترامب، التي هدّد فيها بسحب الغطاء الاستخباري واللوجستي من أوكرانيا إن تكررت هذه الهجمات. هذه التهديدات تكررت أيضاً على لسان المبعوثين الرئاسيين ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر. سوف يكون من الصعب على أوكرانيا أن تتابع عملياتها دون المظلة الاستخبارية الأمريكية، التي لا يمكن لأي دولة أخرى تعويضها، كما سيكون صعباً العمل دون شبكة «ستارلك»، التي تساعد على الاتصال وعلى تحريك الطائرات المسيرة.

بين هذا كله يشعر المرء أحياناً أنه لا يوجد

أمسية تشبه البحريـن



بقلم:

نبيلة رجب

وفي ذلك المشهد شيء من البحرين التي عرفناها. فقد عرفنا طويلاً الجار الذي يخالف جاره في الرأي، ثم يكون أول من يطرق بابـه في فرح أو عزاء. وعاشت بيننا آراء ومواقف متباينة، إلى جانب روابط إنسانية ومحبة مشتركة لهذه الأرض. قد تتعدد الرؤى في تقدير ما تحتاج إليه البحرين، وفي الطرق الأصلاح لمستقبلها، وقد تتباعد أحياناً، ويبقى كل صاحب رؤية صادقاً في انتمائه إليها. وأعرف أشخاصاً تختلف مواقفهم، وأعرف صدق محبتهم جميعاً لهذا الوطن.

وأتمنى أن تمتد تجربة اللقاء هذه إلى مؤسساتنا ومجالسنا ومساحاتنا العامة، أماكن تجمع الناس حول اهتماماتهم الإنسانية والثقافية، فيعبر بعضهم بعضاً خارج حدود الاختلاف. وليس لازماً أن تحمل كل مناسبة عنواناً عن الوحدة الوطنية لتخدمها؛ أحياناً يكفي أن يتكرر اللقاء، وأن يشعر الناس بأن المكان يتسع لهم. ولذلك يستحق القانونون على مركز الشيخ إبراهيم الإشادة، فقد حافظوا على مكان يلتقي فيه هذا التنوع من أبناء الوطن عاماً بعد عام، دون أن يكون اختلافهم سبب اجتماعهم أو موضوعه.

كلما استعدت تفاصيل تلك الأمسية، حضرت في ذهني رائدة طه، امرأة حملت إلينا من فلسطين ذاكرة القيد، وصنعت منها كحايات تُضحك وتُبكي، فالتقت حولها قاعة من الناس لا يجمعهم رأي واحد. جاء كل منهم بما يؤمن به، وخرج به كما هو، ومضى إلى حياته. لم يكن في لقاءهم ما هو استثنائي، ولا كان مطلوباً أن يكون. وربما في هذه الألفة الطبيعية تحديداً تكمن قيمته، وكم أتمنى أن تبقى هذه الصورة مألوفة في كل مكان من البحرين.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com
nabeelarajab.blogspot.com

رؤية من قريب للتجربة الصينية

أمريكا وأوروبا في عدة مجالات أخرى لا يستهان بها، بما فيها الجوانب المتقدمة (Frontier) من صناعة الحواسيب والذءاء الاصطناعي (وإن كانت هذه قوة تتجه الصين إلى إغلافلها)، والخدمات المالية، وبحوث الطيران والفضاء، وتقنيات الهندسة والتشييد، والأدوية والتكنولوجيا الحيوية، وغيرها. والسباق المحموم مستمر.

وأخيراً، عند الصين دين داخلي كبير، ولكنها من جهة أخرى أكبر دائن للعالم.

ولكن مع كل مظاهر القوة الاقتصادية التي ذكرتها فإن الصين تواجه تحديات أساسية: الانخفاض الحاد في أسعار العقارات خلال السنوات الماضية والذي ضاع معه جزء من قيمة مدخرات الناس، فضلاً عن زيادة معدل الإدخال بأكثر مما هو صحي إلى حد إضعاف الطلب والإنفاق المحليين ومعهما الأجور والأرباح، وكذلك مقاومة الحكومات والدول الأخرى للصادرات الصينية بسبب ما تعتبره ممارسات غير مشروعة وإغراق يخالف قواعد التجارة الدولية.

أما سياسياً، فإن الصين لديها ما يعد ثاني أقوى جيوش العالم (بعد الولايات المتحدة)، ونظام سياسي مستقر وحكم وتحت السيطرة الكاملة للحزب الشيوعي، وإن كان كثير من المعلقين يتوقفون عند التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تعاني منه الصين منذ بضعة أعوام، وما يمكن أن يؤدي إليه من قلق وتوتر بين الطبقات الوسطى الهائلة الباخثة عن فرص للتقدم في المستقبل. وأخيراً فإن هناك عنصراً إيجابياً إضافياً لفهم «الحالة الصينية» قد يصعب قياسه رقمياً ولكن يجب أخذه في الاعتبار، وقد لمستُه بنفسي في التعامش مع الطلاب والطالبات الشباب. هذا العنصر هو مستوى الجدية في العمل والاستعداد لتحمل المشقة، والعزيمة في الدراسة والمثابرة على الظروف الصعبة، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في إنتاجية المجتمع وتنافسية الاقتصاد وقدرته على تحمل الصدمات.

○ خبير قانوني واقتصادي.

” في أولى أمسيات

الموسم الثقافي الخامس والعشرين لمركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة، حضرت العرض المسرحي «قطر الذئ» للفنانة والكاتبة الفلسطينية رائدة طه. استحضرت فيه حكايات والدها وعملها، وتفاصيل من حياة عائلتها بين فلسطين وبيروت وعمان. كانت تؤدي شخصياتها ببراعة تجعلني أنسى أن امرأة واحدة تقف أمامنا، وكان لعزف الكمان الذي شارك به الفنان البحريني عارف بوجيري أثره في تلك الأمسية.

لكن ما استوقفني لم يكن ما جرى على المسرح وحده. نظرت إلى الحاضرين، فرأيت وجوهاً أعرفها، يحمل أصحابها أفكاراً وتوجهات متباينة، ويتبادلون السلام والأحاديث بتلقائية. شعرت أنني أرى في هذه القاعة صورة أوسع لبلدي: فكل وجه فيها يمثل جانباً من البحرين، وباجتماعها يكتمل جمال المشهد. وقلت في نفسي: هذه البحرين التي أعشق.

لجاء كل منهم بقناعاته وأفكاره، وجلسوا معاً لمشاهدة عرض مسرحي. ومع بدء رائدة طه في سرد حكاياتها، اتجهت الأنظار إلى المسرح، إلى امرأة فلسطينية تستعيد وجع الفقد، وتروي الحب والحياة اليومية. جمع الفن انتباه هؤلاء جميعاً، وأتاح لهم أن يشتركوا في تجربة واحدة رغم اختلاف رؤاهم. كانت الحكاية واحدة، أما ما أثارته في نفس كل حاضر فشأن بخصه.

واظن أن للحكاية سرّاً في ذلك. ففي النقاش يصغي كل طرف ليجد ما يرد به، أما الحكاية فنصغي إليها دون أن ننظر دورنا في الكلام. نتركها تأخذنا حيث تشاء، فنضحك أو ننتأر مع من يجلس بجوارنا دون أن نعرف رأيه أو نسل عنه. ولعل هذا ما يمنحه الفن للناس: أن يلتقوا

مستمعين، قبل أن يكونوا أصحاب مواقف. كنتُ قد كتبت في مقال سابق عن المركز، وعن البيوت التي أعاد إليها الحياة، وعن موسمه الجديد «أجمل التاريخ كان غداً». واليوم أعود إليه من زاوية أخرى، هي الناس.

فالبيت القديم بعد ترميمه يستعيد حضوره،

لكن حياته تتجدد بمودة الناس إليه.

ومنذ سنوات يفتح المركز أبوابه للشعراء والأدباء والعلماء والفنانين، فنشأت بينه وبين جمهوره ألفة، وصارت الوجوه أكثر قرباً، وإن بقيت المسافات الفكرية بينها على حالها. وهذا لا تصنعه أمسية ناجحة وحدها، وإنما تصنعه سنوات من العمل المتواصل.

” منذ بضعة سنوات،

أتحت لي فرصة الإقامة

في مدينة «شنزن» الصينية ثلاثة أشهر والتدريس هناك في المعهد العالي للدراسات القانونية (باللغة الإنجليزية طبعاً!). وتقع «شنزن» جنوب الصين وتعدّ واحدة من مراكز العلم والبحث والتكنولوجيا الأساسية، ومركزاً مالياً رئيسياً. كما أنّها رمز للانفتاح الاقتصادي إذ كانت أول قرية صغيرة تتحول إلى منطقة اقتصادية خاصة من خمسة وأربعين عاماً. دعونا هنا نحاول فهم طبيعة هذا البلد الشاسع، وإن كان باختصار شديد وفي كلمات قليلة:

الصين هي دولة غنية وقوية بلا شك. اقتصادها ثاني أكبر اقتصادات العالم بعد أمريكا، وعدد سكانها الثاني أيضاً بعد الهند، ومساحة إقليمها الثالث بعد روسيا وكندا. وقد حققت معجزة اقتصادية يقدرتها على انتشال 800 مليون فرد من الفقر إلى مساحات الطبقة الوسطى خلال نصف القرن الماضي.

ولكن (وهنا تكمن المعضلة الأولى) فإنها تقع في المركز الخامس والسبعين من حيث متوسط دخل الفرد بسبب عدد السكان، وهو ما يعني أنها لا تزال مصنفة ضمن الدول متوسطة الدخل لا الغنية. والصين عملاق الإنتاج الصناعي بلا منازع. فهي تنتج وحدها حوالي 30% من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي (وضعف الإنتاج الصناعي الأمريكي). وهي مثلاً «المتكسحة» للصناعات المعدنية، والمعدات والآلات، والكيماويات، وخام والإلكترونيات، أما في مجال السيارات الكهربائية فهي فعلياً مهيمنة بالكامل.

ولكن (المعضلة الثانية) فإنها كي تحافظ على هذا التفوق الصناعي تحتاج باستمرار لاستيراد موارد طبيعية غير متوافرة لديها، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي وخام الحديد والحناس ومواد البوكسيت والنيكل والكوبالت. وهذا محدد أساسي لسياساتها التجارية والخارجية والأمنية.

من جانب آخر، فإن الصين، مع تفوقها في عديد من المجالات الصناعية، إلا أنّها لا تزال متأخرة عن